

تحليل وقياس العلاقة بين الاختلال الاقتصادي والتضخم في ليبيا خلال الفترة 1986-2017

د. صقر حمد الجبباني / كلية الاقتصاد/جامعة عمر المختار
د. على منصور سعيد عطية / كلية الاقتصاد / جامعة بنها

الملخص :

هدفت هذه الدراسة الى تحليل وقياس بين العلاقة الاختلال الاقتصادي على التضخم في ليبيا من خلال التركيز على اهم المتغيرات التي تعكس الاختلال الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). و لتحقيق هدف الدراسة و اختبار فرضياتها قسّم الباحثين هذه الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية يتناول المحور الأول الإطار العام للدراسة حيث تم فيه عرض المقدمة و مشكلة الدراسة و فرضيتها و هدف الدراسة و أهميتها ، بينما تناول المحور الثاني الدراسات السابقة ، في حين تناول المحور الثالث الاطار النظري والفكرى للعلاقة بين الاختلال الاقتصادي والتضخم ، أما المحور الرابع فكان للتحليل القياسي للدراسة و تشخيص النموذج المقدر،ومن ثم ختمت الدراسة بنتائج و توصيات، و من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة في الأجل القصير بين التضخم و كل من الإختلال الإنتاجي و المالي و الخارجي في الأجل القصير و وجود علاقة في الأجل الطويل بين التضخم و الإختلال المالي ، و انعدامها في الأجل الطويل بين التضخم و الاختلال الإنتاجي و الخارجي.

Abstract

This study aimed to analyze and measure the relationship between of economic imbalance inflation in Libya by focusing on the most important variables that reflect the economic imbalance in Libya during the study period using the model of Auto Regressive Distributed lags (ARDL).To achieve the goal of the study and test its hypotheses, the researchers divided this study into four main axes addressing the first axis the general framework of the study where the introduction was presented and the problem of the study and its hypothesis and the objective and importance of the study, while the second axis addressed previous studies, while dealing with the axis The third theoretical and intellectual framework of the relationship between economic imbalance and inflation, the fourth axis was the standard analysis of the study and the diagnosis of the estimated model, and then the study concluded with results and recommendations, and one of the most important findings of the study is the existence of a relationship in the short term between inflation and both Short-run productive, financial and external imbalances and a long-run relationship between inflation and financial imbalance, and its long-term absence between inflation and the productive and external imbalance.

أولاً: الإطار العام للدراسة

مقدمة :

التضخم مشكلة تصيب اقتصادات البلدان النامية والمتقدمة على السواء، ويزداد تأثيرها على اقتصادات البلدان النامية كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية والتي تعتمد في تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في تغذية هذه الضغوط.

وقد تعددت التعريفات التي تناولت ظاهرة التضخم، إلا أنها تشير في مجملها إلى حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية، وتدهور في القوة الشرائية لوحدة العملة الوطنية، وتختلف درجة تأثير التضخم في الاقتصاد باختلاف العوامل والأسباب المنشئة له، ويرتبط التضخم في البلدان النامية بعدد من الاختلالات الداخلية الناجمة عن الزيادة في حجم السيولة المحلية والزيادة في حجم الإنفاق العام وزيادة حجم الاستهلاك النهائي الكلي، بالإضافة إلى الدور الذي تمارسه العوامل الخارجية المتمثلة في تفاقم حجم المديونية الخارجية وارتفاع أسعار الواردات من السلع والخدمات، أما التضخم في البلدان المتقدمة فيوصف بأنه تضخم نفقة ناجم عن ارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات نتيجة مطالبة النقابات العمالية في تلك البلدان برفع أجور العمال بغض النظر عن الزيادة في الإنتاجية بالإضافة إلى الزيادة في نفقات الإنتاج الأخرى (عبد الحميد، 2013، ص 135).

كما تمارس الاختلالات الاقتصادية دوراً هاماً في تغذية الضغوط التضخمية نتيجة اختلال علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد الوطني واتساع فجوة الموارد المحلية، وعادة ما يوصف التضخم في البلدان النامية بأنه تضخم طلب ناشئ عن الزيادة في حجم الطلب الكلي بصورة تفوق مقدرة العرض الحقيقي، مما يساهم في خلق فجوة فائض طلب تساهم في دفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع (زكي، 1981، ص 3).

مشكلة الدراسة :

تناول موضوع الاختلال الاقتصادي العديد من البحوث والدراسات سواء بشكل منفصل على مستوى القطر (ليبيا) أو على المستوى الدولي وكان العديد منها بحوث ودراسات قيمة وحددت أساسيات عمل السياسة المالية و النقدية ونقاط الالتقاء و التعارض بينهما، كما كانت اغلب الدراسات الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تؤكد ان مشاكل البلدان الآخذة في النمو بقدر تعلق الامر بالجانب الاقتصادي ناجمة عن سياسات نقدية ومالية خاطئة فهي اما ان تكون مبالغة في التوسع او بالعكس مبالغة في التقييد او في التعارض بين عمل السياستين كما ان هذه الدراسات تتحدث غالبا عن التركيبة المثلى للسياستين (Optimal Policies هذا اضافة الى ما تعانيه البلدان الآخذة في النمو ومنها بلد الدراسة من مشاكل هيكلية رغم ما تتوفر لها من امكانيات مادية ومالية وخاصة ليبيا لتحقيق خطوات كبيرة في التقدم والنمو والتنمية، وتشكل هذا الدراسة مساهمة لعلها تكون مجدية في سلسلة البحوث والدراسات في تحليل وقياس العلاقة بين الاختلال الاقتصادي ومعدلات التضخم في ليبيا، حيث يترتب على الاختلال الاقتصادي ظهور فجوات داخلية وخارجية وانكشاف اقتصادي ومديونية عالية وعجز في ميزان المدفوعات وانخفاض سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، مما أدى إلى بروز التساؤل حول المشكلة التي تعاني منها (ليبيا) حيث تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤل الآتي :

مادور الاختلال الاقتصادي بأنواعه (الإنتاجي والمالي والخارجي) في ارتفاع معدلات التضخم في ليبيا؟
وينبثق عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية كما يلي:

- 1- ماهي طبيعة العلاقة التي تربط بين الاختلال الإنتاجي ومعدلات التضخم في ليبيا؟.
- 2- ما هي العلاقة بين الاختلال المالي ومعدلات التضخم في ليبيا؟.
- 3- هل هناك علاقة بين الاختلال الخارجي والتضخم في ليبيا؟.

فرضية الدراسة:

تتلخص فرضيات الدراسة في النقاط الآتية :

- 1- أن الاختلالات الاقتصادية تتباين في تأثيرها في الأجلين- القصير والطويل- على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي.
- 2- توجد علاقة طردية بين كل من الاختلال الإنتاجي والاختلال الخارجي و زيادة معدلات التضخم في ليبيا.
- 3- يساهم الاختلال المالي في تفاقم مشكلة التضخم.

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة الى تحديد تأثير الاختلالات الاقتصادية على التضخم في الاقتصاد الليبي للفترة (1986-2017) وذلك من خلال:

- التعرف على العلاقة بين الاختلال الاقتصادي والتضخم من خلال النظرية الاقتصادية.
- قياس و تحليل العلاقة بين الاختلال الاقتصادي (الإنتاجي -المالي -الخارجي) و معدل التضخم في الإقتصاد الليبي .

منهج الدراسة:

سوف تعتمد الدراسة على أسلوب التحليل والقياس الاقتصادي المستند إلى البيانات الخاصة بمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 2010 والنفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 2010 ورصيد الميزان التجاري بالأسعار الثابتة 2010 في الاقتصاد الليبي، واثر هذه المتغيرات على معدل التضخم في الاقتصاد الليبي في الفترة الزمنية من عام 1986 إلى 2017 حيث تمثلت الخطوة الأولى في إجراء اختبارات السكون (الاستقرارية) لاختبار استقرار السلاسل الزمنية وذلك لتجنب ظهور الانحدار الزائف. وطبقاً لنتائج اختبار السكون تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي (نموذج الابطاء المتأخر) ARDL لتقدير معالم الدالة المعبرة عن العلاقة بين المتغيرات في النموذج القياسي المقدر بالدراسة، كما تم تشخيص النموذج ومدى قدرته التفسيرية، وقد تم الاستعانة بالبيانات المتاحة من المصادر الدولية لبيانات الأمم المتحدة والبنك الدولي.

أهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة من الواقع الاقتصادي الذي تعيشه ليبيا خاصة في ظل الظروف السياسية التي جعلت من الاقتصاد الليبي بيئة مناسبة لحدوث الاختلالات الاقتصادية التي توفر البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية ودفع مستويات التضخم نحو نمو الارتفاع بصورة غير مسبوقة. مما دفع الباحثين للتعرف والبحث عن الخصائص التي اتسم بها الاقتصاد الليبي ودراسة العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الاقتصادية التي ساهمت في حدوث التضخم ومدى فاعلية السياسات المالية والنقدية التي تقوم بتنفيذها السلطات النقدية والمالية في تلاشي هذه الاختلالات وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار وممارسة التكيف مع التغيرات للوصول إلى الحل الأمثل لعلاج مشكلة التضخم.

ثانياً: الدراسات السابقة:

ركزت العديد من الدراسات الحديثة علي موضوع الدراسة منها **دراسة عيسوي ألفت حمدي محمد (2016)**. التي هدفت إلى: معرفة محددات التضخم في الاقتصاد المصري وذلك خلال الفترة (1990-2014). وتحليل العوامل المؤثرة على التضخم خلال فترة الدراسة وهي عرض النقود، سعر الصرف، التضخم المستورد، عجز الموازنة، والناتج المحلي الإجمالي. ودراسة وتحليل مؤشرات الاقتصاد

المصري خلال فترة الدراسة (1990-2014). واستخدمت نموذج قياسي لمعرفة أي من هذه المتغيرات له التأثير الأكبر على معدل التضخم، ودراسة محددات التضخم بالإضافة إلى عرض مختصر لدراسة وتحليل التضخم ومعرفة أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة فيه. وتوصلت الدراسة إلى: أن التضخم له آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد المصري، وأن هناك أنواع مختلفة للتضخم في مصر أكثرها تأثيراً هي التضخم المستورد، وأن تفسير تأثير التضخم يختلف حسب المدارس الاقتصادية، كما أن محددات التضخم تتمثل في عرض النقود، سعر الصرف، عجز الموازنة، والنتائج المحلى الإجمالي. بالإضافة إلى أن استخدام السياسة النقدية والمالية وسياسة استهداف التضخم، وسياسة الانضمام لعملة موحدة كسياسات تهدف لمواجهة الضغوط التضخمية.

وهدف دراسة دراسة محمد بن، أنور حميدة جابر، عبد الهادي، هويدا عبد العظيم، أبو العز، نهلة احمد. (2016): بشكل رئيسي إلى التعرف على أهم السياسات النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية بهدف علاج التضخم، ومحاولة تقييم آثار السياسات النقدية والمالية علي علاج الضغوط التضخمية في اقتصاد السودان. حيث استخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادية والمتوسطات المتحركة للانحدار الذاتي في إطار نموذج التضخم وذلك من خلال تحليل البيانات المتعلقة بالدراسة للفترة من 1989-2013. عن طريق برنامج التحليل الإحصائي E-views. وتوصلت الدراسة إلى أن المتغير التابع (التضخم) ذو دلالة إحصائية بالمتغيرات المستقلة (عرض النقود وعجز الموازنة وسعر الصرف). ومن أهم نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين معدل التضخم وعرض النقود، وعلاقة عكسية بين معدل التضخم وعجز الموازنة، وجود علاقة طردية بين معدل التضخم وسعر الصرف. ومن أهم التوصيات تطبيق السياسات النقدية والمالية التي تعمل علي زيادة الإنتاج في القطاعات الاقتصادية مما يؤدي إلى انخفاض التضخم، والحد من سياسات تمويل عجز الموازنة إذ تؤدي إلى زيادة عرض النقود الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع التضخم.

وركزت دراسة (Emilio, 2017) على تحديد ما يمكن أن يتم فعله لوقف التضخم في الأرجنتين في السنوات السبعين الماضية. حيث استخدمت المنهج الوصفي وليس النظري، ويدرس الأداء النسبي لخطط الاستقرار العشرة الوحيدة التي استمرت خلال الفترة 1952-2015. وتقرن المقالة أيضا أداء هذه الخطط على أبعاد أخرى، مثل النمو الاقتصادي والبطالة وتوزيع الدخل، وتقييم أثر الظروف الاقتصادية الدولية. يلقي التحليل الضوء على صدمة المناقشات للمتغيرين ويضع خطة الاستقرار الحالية في سياق تاريخي. كما توصلت إلى أن الأدلة التاريخية المعروضة في هذه المقالة تساعد في وضع برنامج الاستقرار الذي تنفذه حاليا إدارة "ماكري" على الرغم من أنه من السابق لأوانه الحكم على ما إذا كان النجاح أو الفشل (وفقا للتقديرات الأكثر موثوقية، وبعد 24 شهرا، فإن خطة الاستقرار الحالية ستخفض معدل التضخم السنوي إلى 20٪). وتظهر البيئة الخارجية حتى الآن صورة مختلطة: فهناك انخفاض معدلات التبادل التجاري، ولكن أيضا معدلات الفائدة الحقيقية والأسمية منخفضة جدا (أثبتت الأولى أنها أكثر أهمية من تلك الأخيرة). وبالتالي فإنه سيشير أيضا إلى أن الأرجنتين تتغلب أخيرا على إدمانها على الشعبوية. ومع ذلك، "هذه المرة مختلفة" وقد ثبت أن تكون واحدة من العبارات الأكثر خطورة في عالم الاقتصاد والمالية.

واهتمت دراسة (Makin, 2017) بإظهار العلاقة بين نمو العملة الزائدة والتضخم في أستراليا، وهي تستعرض أولا السياسة النقدية باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي المختلفة، استطاعت تفسير مدى نمو فائض المعروض من النقد، مقاس من حيث العملة وM2، يفسر التضخم في أستراليا على المدى الطويل من 1970-2015، ومن ثم بشكل أكثر تحديدا قبل وبعد اعتماد استهداف

التضخم. وتمكنت الدراسة من الحصول على نتيجة رئيسية في أن نمو الأموال الزائدة كان العامل الرئيسي المحدد لتضخم الاقتصاد الأسترالي على الرغم من أنه أصبح أقل أهمية خلال فترة استهداف التضخم. وهذا يعني أن سرعة العملة، وهي شرط لا غنى عنه لنظرية النقد الكمية، كانت مستقرة بشكل ملحوظ، ونظرا للدور الذي تؤديه العملة الزائدة في توليد التضخم في الاقتصاد الأسترالي ينبغي منحها أهمية أكبر من خلال السياسة النقدية.

واستهدفت دراسة (Chowdhury & M et al., 2014) دراسة العلاقة بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي لأربعة بلدان في جنوب آسيا (بنغلاديش والهند وباكستان وسيريلانكا). حيث تم الحصول على مقارنة بين الأدلة التجريبية من نماذج التصحيح المشترك، وتصحيح الأخطاء باستخدام البيانات السنوية التي يتم جمعها من الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي. وتوصلت إلى نتيجة مفادها وجود علاقة إيجابية طويلة الأجل بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم لجميع البلدان الأربعة. هناك أيضا ردود فعل كبيرة بين التضخم والنمو الاقتصادي، كما أن هذه النتائج لها أهمية ذات آثار سياسية. التضخم المعتدل مفيد للنمو، ولكن بشكل أسرع يعود النمو الاقتصادي مرة أخرى إلى التضخم، وهكذا، فإن هذه البلدان غير مستقرة.

واهتمت دراسة محمد منير الطوخي 2014، بقياس أثر عرض النقود والتضخم المستورد على التضخم المحلي في ليبيا باستخدام أسلوب المربعات الصغرى واستخدام -اللوغارتم المزدوج - ومن خلال النتائج أظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والرقم القياسي لأسعار المستهلك في ليبيا، وظهرت أيضاً أن هناك علاقة طردية بين الانفاق العام والرقم القياسي لأسعار المستهلك في ليبيا، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية.

ثالثاً : الاطار النظري والفكرى للعلاقة بين الاختلال الاقتصادي والتضخم:

أ: مفهوم اختلال الهيكل الاقتصادي :

إن تبني مفهوم محدد للبنية أو الهيكل لأي كيان اقتصادي كما سبق الإشارة إلى ذلك، إنما يرتبط بطبيعة الحال بالهدف أو الغرض المطلوب من دراسة ذلك الكيان، وأن أي تغيير يطرأ على الأهمية النسبية لمكوناته إنما ينعكس على العناصر المكونة له، ولذا فإن الاختلال الهيكلي إنما يتعلق كنتيجة منطقية باختلال العلاقات التناسبية المكونة للهيكل الاقتصادي ذاته، وكذلك فإن عمق هذه الاختلالات وتكرارها والمدة الزمنية التي تستمرها تحدد ما إذا كانت هذه الاختلالات ظرفية كتلك التي تحدث في الدورات الاقتصادية، أو أنها اختلالات تصيب هيكل الاقتصاد وتستمر لمدة أطول مما هو عليه الحال بالنسبة للدورة الاقتصادية، وترى الدراسة أن الاختلال الاقتصادي ما هو إلا اختلالاً في علاقات التوازن العام وفي بنية الاقتصاد على مستوى القطاعات، إلى مستوى يؤثر على استقرار النمو الاقتصادي، إذ يؤدي عند مستوى معين من حالة عدم التوازن إلى حدوث مشكلات واختناقات تؤدي أحياناً إلى حدوث أزمة اقتصادية (RASTELLO, F. (2016).

تنقسم الاختلالات الهيكلية الاقتصادية إلى اختلال هيكلي ظرفي يؤدي إلى حدوث الدورات الاقتصادية، واختلال طويل الأجل يؤدي إلى حدوث الأزمات الاقتصادية التي تصيب هيكل الاقتصاد. ويمكن أن يؤثر الاختلال في هيكل الاقتصاد واستقراره على حالة التوازن العام، وذلك باختلال العلاقات التناسبية بين عناصر ومكونات الهيكل الاقتصادي إذ تتغير خصائصه الأساسية إلى الحد الذي يؤثر على استقرار الاقتصاد، ويفقد الاقتصاد بذلك حالة التوازن العام، لذا فإن الاختلال الهيكلي كما سبق يعتمد إلى حد بعيد على

تقسيمات الهيكل الاقتصادي ذاته ومكوناته الأساسية ودرجة الاختلال الحاصلة فيها، وبمقارنة هيكل اقتصاد دولة ما من الدول النامية بهيكل اقتصادي لدولة متقدمة كنموذج أكثر تقدماً وتطوراً، فيعتبر الاقتصاد متطوراً أو متخلفاً حسب درجة اقترابه أو ابتعاده عن نسب النموذج ويمكن أن نلاحظ درجة الاختلال في الاقتصادات النامية من دون مقارنة بنموذج اقتصادي متقدم مختار من خلال النسب السالبة في الهيكل الاقتصادي لهذه الدول، فمثلاً مؤشر نسبة الميزان التجاري أو في ميزان المدفوعات للدول النامية يشير إلى اختلال نقدي في موازين هذه الدول وكذلك العجز في الموازنات العامة في هذه الدول النامية (Sueyoshi, T., & Yuan, Y. (2015);pp239-256).

ب: اختلال الهيكل الاقتصادي في النظرية الاقتصادية :

يمكننا أن نُميز بين اتجاهين رئيسيين في مسألة تفسير التوازن والاختلال الاقتصادي في البلدان النامية، وهما الاتجاه النيو كلاسيكي المعاصر والاتجاه الهيكلي، ويمثل الاتجاه الأول الأفكار الليبرالية التي تعود في أصولها الفكرية إلى المدرسة الكلاسيكية، والتي نشأت من خلال مرحلة الثورة الصناعية واستمرت في الفكر الاقتصادي الرأسمالي، وقد تراجعت فرضياتها بفعل أزمة الكساد الكبير (1229-1932)، وظهور المدرسة الكينزية. (Belay, D. G., & Robi, G. A. (2018);pp67-82).

يقود الفكر النيوكلاسيكي المعاصر تياران هما التيار النقودي وتيار اقتصاديات جانب العرض، ويفسر أصحاب الاتجاه الأخير الاختلالات الاقتصادية في البلدان النامية من خلال نظرهم إلى طبيعة الهيكل الاقتصادي على أنها نتيجة للسمات التي تتصف بها الهياكل الاقتصادية في اقتصاديات هذه البلدان ومنها ضعف القدرة على تخصيص الموارد التخصيص الأمثل، وضعف المرونة ومدى الاستجابة للتغيرات الاقتصادية التي تحدث على مستوى الاقتصاد العالمي أو الاقتصاد المحلي التغيرات في القطاعات الاقتصادية المحلية، بينما يرى النقوديين أن معظم أوجه الاختلال في هياكل الاقتصادات النامية والتي تأخذ شكلاً متمثلاً في اختلالات داخلية وخارجية يمكن أن تكون بفعل عوامل نقدية، وأن السياسات النقدية التي تمارسها المصارف المركزية كالإفراط في الإصدارات النقدية والأدوات المالية الأخرى تكون بنسبة لا تتناسب مع حجم الناتج القومي، مما يتسبب في اختلال نقدي يؤثر على هيكل الاقتصاد بشكل عام. (Ibid, Op cit. p.75).

لذلك تصبح السياسات النقدية تابعة للسياسات المالية، ويرى رواد هذه المدرسة أن سبل معالجة الاختلالات تتمثل في الحد من تدخل الدولة في الاقتصاد وترك القطاع الخاص كي يقرر مستويات الإنتاج والاستثمار، وأما الاتجاه الآخر في تفسير الاختلالات الاقتصادية في اقتصادات البلدان النامية هو الاتجاه الهيكلي حيث يقدم هؤلاء تفسيراً مغايراً فيما يتعلق بالاختلالات التي تعاني منها البلدان النامية حيث يقررون أن الأزمة الاقتصادية لا ترجع إلى وجود فائض في الطلب الكلي يعكس كعجز في ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم، فهم يعتقدون أن الهيكل الاقتصادي يتسم بعدم المرونة والكفاءة في توجيه الموارد ذاتياً والاختلال بالمعاني السابقة صفة نسبية وليست مطلقة، وهكذا بالنسبة للاختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي (رضوان العناني، 2015).

أي ان تحديد الاختلال الاقتصادي ينظر إليه من خلال الرؤيا الاقتصادية للهيكل الاقتصادي ذاته، فإذا كانت النظرة من زاوية المنشأ القطاعي للناتج القومي فإن الاختلال يتحدد على أساس مقارنة هيكل الاقتصاد النامي مع اقتصاد آخر متقدم، أي ان الاختلال يتضح كإحرف نسب ومعدلات وأنماط الهيكل الاقتصادي الخاص بالدولة النامية عن نسب وأنماط الهيكل للدولة المتقدمة، ويقوم

التوجيه الفكري لهذين الاتجاهين على أفكار المدرسة الكلاسيكية وهي الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة وآلية السوق والحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (Belay, D. G., & Robi, G. A. (2018). Op cit., 67-82). هناك رأي آخر يأخذ بفكر المدرستين معاً فهو يرى أن تدخل الدولة في الاقتصاد امر ضروري لتعديل مسارات الاقتصاد ومعالجة الاختلالات مع اعطاء دور حيوي للقطاع الخاص في تنشيط وتقرير مستويات الانتاج، وكذلك معالجة فائض الطلب أو انخفاضه، وتحليل القطاعات الاقتصادية بغرض الوقوف على مستويات الكفاءة وتوجيه الموارد نحو التخصيص الأمثل لاستخداماتها في العمليات الإنتاجية (Warren, T. (2015);pp691-717).

يأخذ الاختلال الاقتصادي مظاهر متعددة فمنها ما يكون على صورة اختلال هيكل الانتاج ومنها ما يأخذ صورة اختلال بين الموارد والاستخدامات، وهذه الصور تنعكس في اختلال داخلي وآخر خارجي في الاقتصادات النامية (MALIČKÁ, L, 2017).

ج: تحليل الاختلالات الاقتصادية من خلال نموذج الفجوتين:

إن نموذج الفجوتين هو نموذج تحليلي لهيكل الاقتصاد حيث يربط هذا التحليل بين الاختلال الداخلي في الاقتصاد القومي والمعبر عنه بفجوة بين الاستثمار (I) و الموارد المحلية أو فجوة الادخار (S) وبين الاختلال الخارجي المعبر عنه بفجوة التجارة الخارجية: الاستيرادات (M) الصادرات (X)، ومن خلال ذلك فإن عدم قدرة حصيلة الصادرات على تغطية مدفوعات الاستيرادات فإن ذلك يعني أن هناك فجوة تمويلية لا بد من تدبير مستلزمات تمويلها من النقد الأجنبي وعبر الاقتراض، أي التمويل الخارجي، وهذه الفجوة تناظر أو تكافئ تقريباً مقدار العجز في الادخار المحلي والنتاج عن فجوة الادخار والاستثمار، أي أن هناك علاقة اقتصادية ارتباطية موجبة وقوية بين فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية (Hogan, W. W. (2017);p8-15).⁽¹⁾ كما أن هذا النموذج يؤكد على علاقة قوية بين حجم المدخرات المحلية أو التمويل المحلي اللازم لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية وبين حجم التدفقات الرأسمالية الخارجية، فكلما كان حجم المدخرات المحلية ضئيلاً زادت الحاجة إلى التمويل الخارجي مما يخلق اختلالاً نقدياً ومالياً.

تتضح العلاقة بين فجوة الموارد المحلية وتأثيرها على الفجوة الخارجية من المعادلة أو النموذج الاقتصادي في اقتصاد مفتوح:

$$GDP = C + I + G + (X - M)$$

إذ أن:

الانفاق الحكومي G الواردات M الصادرات X الاستثمار I
الاستهلاك المحلي C الناتج المحلي الاجمالي GDP

هذه تؤكد حقيقة أن العرض الكلي يساوي الطلب الكلي، فالعرض الكلي وهو الناتج المحلي الاجمالي بينما يتكون الطلب هنا من الاستهلاك والاستثمار والانفاق مضافاً لهما فارق التعامل الخارجي (الصادرات والاستيرادات)، وبدونها أنه إذا تحققت زيادة في الواردات على الصادرات فإن ذلك يعني أن عجزاً مالياً يظهر في جانب ميزان المدفوعات، كما يظهر هذا العجز في الميزان التجاري، وأن ميزان المدفوعات لا بد وأن تتم موازنته، فهذه الموازنة تتم عن طريق التمويل الخارجي أو أحياناً الاقتراض الداخلي (الاثتمان المحلي)،

⁽¹⁾Hogan, W. W. (2017). An efficient Western Energy Imbalance Market with conflicting carbon policies. *The Electricity Journal*, 30(10),p 8-15.

فإذا قصرت أدوات الائتمان المحلي عن تحقيق التمويل فتلجأ الدولة إلى الائتمان الخارجي وهذا يعكس اختلالاً خارجياً، أي ان الاستثمار - الادخار = الواردات - الصادرات = التكوين الرأسمالي:

$$I-S=M-X=FC$$

ومن الجدير بالملاحظة إنه إذا كان الطلب الكلي أي (الاستيعاب المحلي) أكبر من العرض المحلي، فإن هذا يعكس اختلالاً هيكلياً داخلياً و من الملاحظ أن هذا الاختلال مسبباً للاختلال الخارجي ومؤثراً فيه. قد لا تتساوى الفجوتين؛ فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية لفترات مستقبلية منظورة لأن هناك العديد من العوامل المؤثرة في هذا التغيير، فتغير أسعار الفائدة والدورات الاقتصادية التضخم والكساد، وتغير السياسات وأنماط الاستهلاك وكذلك قرارات الاستثمار والادخار وسياسات الاستيراد والصادرات لا تقوم بما نفس مجموعة المستثمرين في الفترات المستقبلية اللاحقة وكذلك تبدلات ظروف الأسواق الدولية تجعل من الفجوتين لا تتساويان إلا في الأجل القصير (Warren, T. (2015)).

د: تحليل الاختلالات الاقتصادية الداخلية وعلاقته بالتضخم :

يعرف الاختلال الداخلي بشكل عام على أنه عدم التناسب بين تيار الطلب المحلي الاجمالي على السلع والخدمات في مقابل تيار العرض المحلي الاجمالي لهذه السلع والخدمات، أي أن هناك أوجه قصور في الانتاج المحلي، ونقص في أوجه الاستثمار عند مستويات معينة من الاسعار لتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات، وتنعكس هذه الاختلالات في شكل اختناقات عند توفير المواد المحلية في البلدان النامية اللازمة لأغراض الاستهلاك والإنتاج، مما ينتج عنه مشكلات اقتصادية تختلف معطياتها من عام لآخر (Hogan, W. W, 2017, Op cit, pp8-15).

تتسبب هذه الحالة في اندفاع الطلب الكلي للإرتفاع بحدة متجاوزة العرض الكلي المحدود من السلع والخدمات بسبب أوجه القصور والاختناقات المتعاقبة والتي تتسبب في الاختلالات الهيكلية الكامنة في صميم الاقتصادات العربية كغيرها من الاقتصادات النامية، والتي تعوق نمو الناتج الحقيقي ويعد التغيير السلبي في هيكل الانتاج من أبرز أسباب الاختلالات الداخلية في اقتصادات الدول النامية لكونه الاختلال الاساسي الذي يتسبب في اختلالات أخرى، ويتكون الاختلال الداخلي من عدد من الاختلالات الهيكلية التي تتسم بها اقتصادات الدول النامية (Stukel, M. R., Asher. (2015). pp 1400-1420) كالتالي :

1. الاختلال الانتاجي:

يعني عدم مواكبة تدفق تيار الناتج المحلي من السلع والخدمات لتيار الطلب الكلي على هذه السلع والخدمات، وذلك لأن الإقتصادات النامية تتسم بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وما يواكب ذلك من عدم التناسب بين حجم السكان والموارد الطبيعية والقدرات الإنتاجية للقطاع الاقتصادي، فضلاً عن أن تزايد السكان بمعدلات نمو مرتفعة، تفوق قدرة الإقتصاد على استيعاب تلك الزيادة وتوفير فرص العمل قد ساهم في تفاقم الاختلال السلعي (حسين شناوة مجيد، 2011، ص 123).

2. الاختلال المالي:

يمثل هذا الاختلال انعدام التوازن بين الإيرادات العامة في البلدان النامية والنفقات العامة، مما ينعكس في صورة عجز مستمر إذ يمكن ان يطلق عليه عجز هيكلية، يمكننا القول بأن العجز المالي هو الفرق بين جملة الإيرادات العامة وجملة النفقات العامة، وهذا المقياس

يعطي مفهوماً أوسع للعجز، كما أنه يحاول أن يفسر عجز الموازنة العامة للدولة، وما يترتب عليها من دين داخلي أو خارجي، أو كليهما معاً (عزت قناوي، 2015).

• الاختلال في الميزان التجاري:

يتمثل اختلال الميزان التجاري في زيادة حصيلة الاستيرادات عن حصيلة الصادرات، وذلك الاختلال يمكن ان يعرف بدرجة تغطية الصادرات للواردات في البلدان النامية، مما يعني أن زيادة المدفوعات الخارجية تدل على أن حصيلة القطاع الخارجي من نشاط التصدير تعاني من تقلص بسبب انخفاض الانتاج المحلي المخصص للتصدير (Yulek, M. A., & Yagmur, M. H. (2015);p22-28)، وهذا الحال ينطبق على ليبيا أيضاً.

رابعاً: تحليل قياس العلاقة الاختلال الاقتصادي الحقيقي على التضخم في ليبيا خلال الفترة من 2017-1986 النموذج القياسي للدراسة:

قامت الدراسة باختبار أثر مؤشرات الاختلالات الاقتصادية على التضخم في ليبيا خلال الفترة من 2017-1990، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة، وتم اعتبار مؤشرات الاختلالات الهيكلية الحقيقية⁽²⁾ المتغيرات المستقلة وتشمل (الاختلال الانتاجي، الاختلال المالي، الاختلال الخارجي) ومعدل التضخم هو المتغير التابع، واختبار مدى تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع من خلال نموذج (ARDL)، وتأكيد اختبار باستخدام الحدود (b-test) والتأكد من خلو النموذج من وجود مشاكل القياس .

تعريف متغيرات النموذج:

يتضمن النموذج القياسي قياس أثر مؤشرات الاختلالات الاقتصادية كمتغير مستقل ويتضمن ثلاثة متغيرات على التضخم النقدي في ليبيا خلال الفترة من 2017-1986

المتغير التابع وهو الذي يعتمد على متغير أو متغيرات أخرى مفسرة لسلوكه تسمى المتغيرات المستقلة. ويمكن تحديد الصيغة القياسية لمتغيرات النموذج من خلال المتغيرات الداخلة في المعادلة الآتية:

$$p = a + bgdp + btot - y + bmy + u$$

حيث أن:

p تعبر عن التضخم (معدل التضخم)

GDP تعبر عن الاختلال الإنتاجي (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة).

TOT-Y تعبر عن الاختلال المالي (نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي).

MY تعبر عن الاختلال الخارجي (نسبة الواردات الى الناتج الاجمالي).

² الجدير بالذكر: ان الدراسة اهتمت الجانب النقدي لإظهار الآثار الحقيقية في النموذج وذلك باستخدام الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 2010، ونسبة الانفاق الى الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة، ونسبة الواردات الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

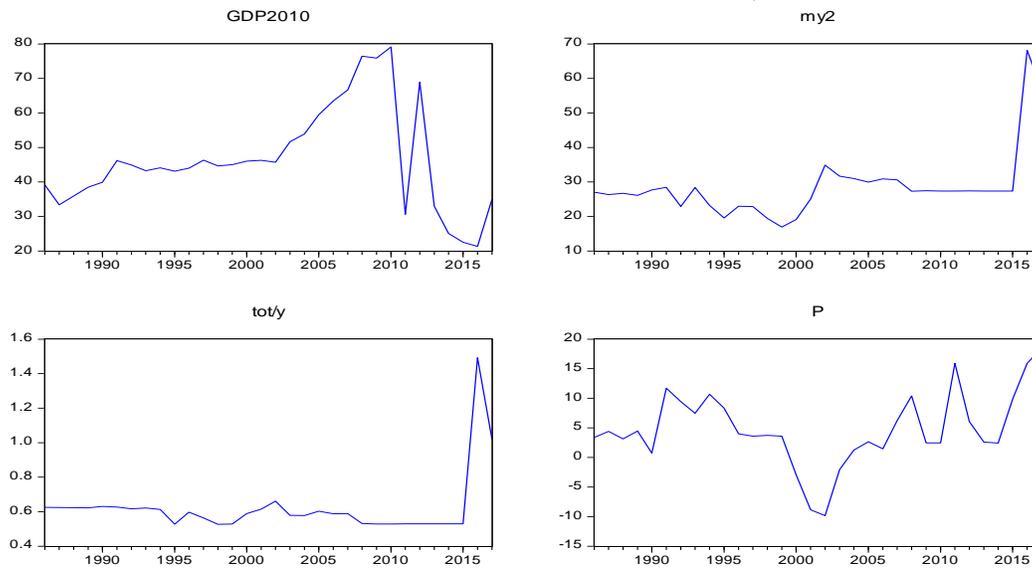
المنهجية المستخدمة في القياس :

اعتمد الباحثان على تقدير السلاسل الزمنية من خلال النماذج القياسية اللازمة لقياس مدى الاستقرار في السلاسل الزمنية والطرق اللازمة لتصحيح الانحرافات، واستعان الباحثان بالبرنامج المتخصص في الإقتصاد القياسي Eviews الإصدار العاشر لتحليل البيانات و تقدير نموذج الدراسة و تشخيصه و استخراج النتائج و التعليق عليها .

اختبارات الإستقرارية

قبل إجراء اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الاختلال الحقيقي (الاختلال المالي (TOT-Y) و الاختلال الإنتاجي (GDP2010) و الاختلال الخارجي (MY) و المتغير التابع التضخم (P) قام الباحثان برسم السلاسل لإجراء الفحص الأولي عليهما.

شكل رقم (1) السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند المستوى



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج Eviews 10

يلاحظ من الرسوم البيانية السابقة الموضحة بالشكل رقم (1) أن السلاسل الزمنية موضوع الدراسة غير مستقرة و ذلك لوجود تغيرات منتظمة مهما أي وجود اتجاه زمني عام متزايد مما يشير إلى أن الوسط الحسابي و التباين لكل منهما غير ثابتين عبر الزمن و بالتالي السلاسل غير مستقرة.

1- اختبارات جذر الوحدة :

بعدما تبين لنا أن السلاسل الزمنية للدراسة غير مستقرة من خلال الرسم البياني قام الباحثان بإجراء اختبارات الكشف عن وجود جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) (مها محمد زكي، 2019، ص 360-361) وقد أظهرت

نتائج الإختبار السلاسل التي يبينها الجدول رقم (1) أنها تحتوي على جذر الوحدة عند المستوى أي غير مستقرة و لكنها استقرت عند الفرق الأول .

جدول رقم (1) نتائج الاستقرارية بحسب اختبار (ADF) لمتغيرات الدراسة

المتغير	المستوى			الفرق الأول		
	Prob			Prob		
	Int.	Int.+ T	Non	Int.	Int.+ T	Non
TOT_Y	(0.0334)*	(0.0871)	(0.8621)	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0000)*
GDP2010	(0.5755)	(0.0421)*	(0.4975)	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0000)*
MY	(0.4535)	(0.3986)	(0.7262)	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0000)*
P	(0.2927)	(0.5347)	(0.2011)	(0.0002)*	(0.0012)*	(0.0000)*

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews10

ان النتائج التي تم التوصل اليها من فحص استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الاختلال الاقتصادي والمتغير المتابع للفترة (1986-2017) و الموضحة بالجدول (1) كانت على النحو الآتي:-

ان استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة تم فحصها باختبار (ADF) وقد تبين بأن السلسلة الزمنية لكل من الاختلال المالي (نسبة الانفاق العام الناتج المحلي الإجمالي) (TOT_Y) قد استقرت عند (الحد الثابت و الاتجاه) في المستوى ، كما استقرت عند الفرق الأول بالصيغ الثلاث (الحد الثابت ، الحد الثابت مع اتجاه زمني ، بدون الحد الثابت و الاتجاه الزمني) إذ ان الاحتمالية كانت أقل من (1%).

وان السلسلة الزمنية للاختلال الانتاجي (الناتج المحلي الاجمالي بأسعار 2010) كانت مستقرة في المستوى (عند الحد الثابت مع اتجاه زمني) فقط ، كما استقرت عند الفرق الأول بالصيغ الثلاث، وبذلك تصبح السلاسل الزمنية للمتغيرات الناتج المحلي الاجمالي (GDP2010)، و (TOT_Y) مستقرة (ساكنة) عند الفرق الأول أي عند الرتبة (I(1)).

اما السلاسل الزمنية للمتغيرات، الاختلال الخارجي ؛ نسبة الواردات الى الناتج المحلي الإجمالي (MY) ومعدل التضخم (P) فقد أثبتت نتائج الاختبار أنها مستقرة عند الفرق الأول بالصيغ الثلاث (الحد الثابت ، الحد الثابت مع اتجاه زمني، بدون) ولم تستقر عند المستوى بالصيغ الثلاث، لذا تم اجراء الفرق الاول لها حيث استقرت عند احتمالية (1%)، وبذلك تكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة (ساكنة) عند الفرق الأول أي (I(1)).

من خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة للكشف عن رتبة استقرارية متغيرات السلاسل الزمنية موضوع الدراسة يتبين لنا أن إمكانية استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتأخرة (ARDL) حيث يسمح هذا النوع من النماذج باستخدام المتغيرات المستقرة عند نفس رتبة الإستقرار (I(1)، أو خليط من من (I(0) و I(1) شرط ألا تكون أي منها مستقرة عند الفرق الثاني (I(2) (Peseran et al, 2001).

تقدير نموذج ARDL :

تكون البيانات في نماذج الانحدار عبارة عن بيانات سلاسل زمنية، إذا كان نموذج الانحدار يشتمل على قيم مفسرة حالية وقيم أخرى متأخرة حيث يسمى هذا النموذج بنموذج القيم الموزعة متأخرا ARDL ، وإذا كان يحتوي هذا على قيمة أو أكثر متأخرة للمتغير التابع تؤخذ على أنها (متغيرات مفسرة) ، فإن النموذج يطلق عليه نموذج الانحدار الذاتي، فنجد التالي :

$$Y_1 = a + B_0 x_1 + B_1 x_{1-1} + B_2 x_{1-2} + u_1$$

يمثل نموذج القيم الموزعة متأخرا، في حين أن :

$$Y_1 = a + Bx_1 + y_{1-1}^Y + u_1$$

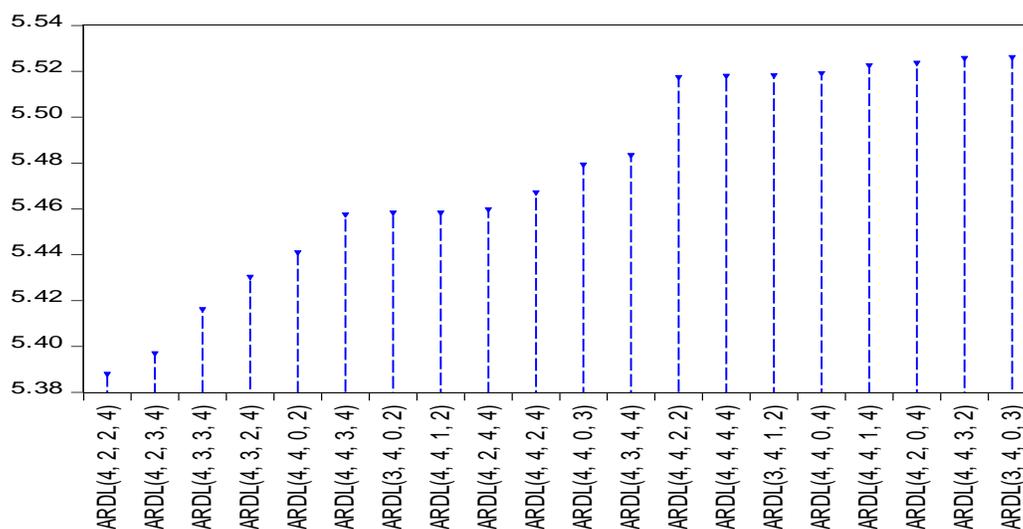
يُعتبر مثالا على نموذج انحدار ذاتي. والأخير يسمى أيضا النموذج الديناميكي، حيث يصف الشكل الزمني للمتغير التابع، وعلاقته بقيمة أو أكثر من قيم نفس المتغير التابع في الماضي. نماذج الانحدار الذاتي، ونماذج القيم الموزعة متأخرا (الفاخري، 2016، ص 356).

تحديد فترات الإبطاء المثلى :

يشير الشكل رقم (2) إلى أن فترات الإبطاء المثلى للنموذج الذي سيتم تقديره هي (4,2,2,4) حيث أعطت هذه الفترة أقل قيمة للمعيار AIC و أعلى قيمة لمعامل التحديد المعدل Adj.R-sq.

شكل رقم (2) تحديد فترة الإبطاء المثلى

Akaike Information Criteria (top 20 models)



اختبار الحدود ARDL Bounds Test

لإختبار مدى تحقق التكامل المشترك و الذي يمثل العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة ، تم استخدام طريقة اختبار الحدود أو النطاق (Bound Tests approach) التي تعتمد على تحليل (PSS F-Test) حيث يتم حساب قيمة (-F statistics) الإحصائية لإختبار المعنوية المشتركة لمعاملات المتغيرات طويلة الأجل ، ثم من خلال مقارنتها بالقيم الحرجة المقدر لها

وفقاً لتقديرات (PSS) الجدولية ، فإذا كانت قيمة (F-statistics) المحسوبة أكبر من القيم الحرجة الجدولية ، فإنه يتم رفض فرض العدم (H0) الذي ينص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج ، و قبول الفرض البديل (H1) الذي يؤكد على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج للمتغيرات . بينما اذا كانت قيمة (F-statistics) المحسوبة أقل من القيم الحرجة الجدولية فإنه يتم قبول فرض العدم (H0).

جدول رقم (2) اختبار الحدود

Null Hypothesis: No levels relationship F-Bounds Test				
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
Asymptotic: n=1000				
3.2	2.37	10%	7.452597	F-statistic
3.67	2.79	5%	3	K
4.08	3.15	2.5%		
4.66	3.65	1%		
Finite Sample: n=35				
			28	Actual Sample Size
3.532	2.618	10%		
4.194	3.164	5%		
5.816	4.428	1%		
Finite Sample: n=30				
3.586	2.676	10%		
4.306	3.272	5%		
5.966	4.614	1%		

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على برنامج Eviews 10

يشير الجدول رقم (2) إلى أن قيمة (F-ststistics) المحسوبة بلغت (7.452597) أي أنها أكبر من الحد الأعلى للقيمة الجدولية لها عند مستوى معنوية 1%، 2.5%، 5%، 10% ، ولذا فإنه يتم رفض فرض العدم (H0) الذي ينص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج ، و يتم قبول الفرض البديل (H1) الذي يؤكد على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج (أي وجود تكامل مشترك) .

تقدير معلمات الأجل القصير

يبين الجدول (3) نتائج تقدير معلمات الأجل القصير للنموذج و نلاحظ من خلال الجدول معامل تصحيح الخطأ [CoinEq(-1)] قد حقق الشرط اللازم و الكافي حيث إشارته سالبة كما هو متوقع ، و هو معنوي عند مستوى 1% .

يوضح معامل تصحيح الخطأ الفترة الزمنية التي يحتاجها المتغير التابع لكي يتحقق له التوازن مع المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل. وتدل قيمة معلمة معامل تصحيح الخطأ (-0.782558) بالجدول المشار إليه أن أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها خلال سنة و ثلاثة أشهر من أجل العودة الى الوضع التوازني طويل الاجل. كما تبين نتائج التقدير إلى معنوية كل المتغيرات - باستثناء معلمة واحدة - عند مستوى معنوية أقل من 1% عند فترات التأخر التي تم اختيارها. أي أن هناك أثر معنوي في الأجل القصير بين كل من الإختلال الانتاجي و المالي و الخارجي و التضخم وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية.

جدول رقم (3) معلمات الاجل القصير

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(P)
 Selected Model: ARDL(4, 2, 2, 4)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 07/23/19 Time: 21:26
 Sample: 1986 2017
 Included observations: 28

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0105	-3.028945	0.169823	-0.514383	D(P(-1))
0.1942	-1.375253	0.184060	-0.253130	D(P(-2))
0.0002	-5.151996	0.171392	-0.883011	D(P(-3))
0.0012	-4.234723	0.058684	-0.248509	D(GDP2010)
0.0027	-3.760144	0.074582	-0.280438	D(GDP2010(-1))
0.0002	5.199292	14.56144	75.70916	D(TOT_Y)
0.0089	-3.114380	16.15541	-50.31409	D(TOT_Y(-1))
0.0006	-4.587479	0.304459	-1.396700	D(MY2)
0.0041	-3.533607	0.351376	-1.241625	D(MY2(-1))
0.0021	-3.912060	0.318648	-1.246570	D(MY2(-2))
0.0055	-3.375032	0.273179	-0.921989	D(MY2(-3))
0.0000	-7.048686	0.111022	-0.782558	CointEq(-1)*
0.501429	Mean dependent var		0.859827	R-squared
5.497034	S.D. dependent var		0.763458	Adjusted R-squared
5.102192	Akaike info criterion		2.673514	S.E. of regression
5.673136	Schwarz criterion		114.3628	Sum squared resid
5.276735	Hannan-Quinn criter.		-59.43068	Log likelihood
			2.826638	Durbin-Watson stat

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على برنامج Eviews 10

تقدير معلمات الأجل الطويل

تشير نتائج تقدير التكامل المشترك المبينة بالجدول رقم (4) أن معلمات الأجل الطويل عدم معنوية متغير الإختلال الإنتاجي (الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2010) على التضخم خلال فترة الدراسة حيث قيمة Prob للمتغير GDP2010 كانت عند 0.3926 أي أكبر من 0.05 ، و وذلك ما يتفق مع آراء المدرسة النقدية حول السبب الرئيسي لظاهرة التضخم، حيث تمارسها المصارف المركزية- سياسات نقدية - كالإفراط في الإصدارات النقدية والأدوات المالية الأخرى تكون بنسبة لا تتناسب مع حجم الناتج القومي، مما يتسبب في اختلال نقدي يؤثر على هيكل الاقتصاد بشكل عام.

في حين أشارت النتائج إلى ان هناك علاقة بين الإختلال المالي (TOT_Y) والتضخم (P) حيث قيمة Prob عند (0.0115) أي أقل من 0.05 و قيمة معامل الانحدار (133.9) والتي تعني انه إذا زاد الإختلال المالي بمقدار واحد سوف يؤدي الى زيادة في التضخم بمقدار 133.9 وحدات، وهذا دليل على وجود علاقة بين الإختلال المالي والتضخم والذي يشير الى وجود ارتفاع في النفقات العامة تسبب في ضغط على الطلب الكلي أدى إلى ارتفاع مستويات التضخم ، اما بالنسبة لتأثير الإختلال الخارجي (MY2) على التضخم فقط أظهرت النتائج انه غير معنوي حيث قيمة Prob تساوي (0.0556) أكبر من 0.05. وذلك دليل على مساهمة الإختلال المالي في زيادة معدلات التضخم وذلك ما يتفق مع آراء المدرسة الكثرية.

جدول رقم (4) معلمات الأجل الطويل

Long Run Coefficients				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.3926	0.886792	0.108584	0.096291	GDP2010
0.0115	2.980449	44.949761	133.970473	TOT_Y
0.0556	2.119541	0.654613	1.387480	MY2
0.0151	-2.832491	40.385486	-114.391518	C

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على برنامج Eviews 10

تشخيص النموذج المقدر

قام الباحثان بإختبار مدى ملائمة و جودة النموذج المقدر بإستخدام مجموعة من اختبارات التشخيص للمقدرات (Diagnostic Tests) للنموذج المقدر يتم الحكم من خلالها على مدى ملائمة النموذج المستخدم في قياس المعلمات المقدرة في كل من الأجل الطويل و الأجل القصير للمتغيرات محل الدراسة كما هو مبين بالجدول التالية ، و أهم هذه الاختبارات ما يلي :

الإختبار الأول: إختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation)

أجرى الباحثان اختبار الكشف عن وجود مشكلة الإرتباط الذاتي من خلال اختبار (LM Test) و ذلك كما هو موضح بإيجاز في الجدول رقم (5) . و يلاحظ من هذا الجدول أن قيمة (F-statistic) غير معنوية في كل من الأجل القصير و الأجل الطويل

حتى مستوى معنوية 5%، و هذا يعني قبول فرض العدم (H_0) الذي ينص على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي و نرفض الفرض البديل (H_1)، أي رفض وجود ارتباط ذاتي .

جدول رقم (5) اختبار LM للكشف عن الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.0858	Prob. F(4,8)	3.019670	F-statistic
0.0021	Prob. Chi-Square(4)	16.84389	Obs*R-squared

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على برنامج Eviews 10

الإختبار الثاني: اختبار عدم ثبات التباين (**Heteroskedasticity**)

يوضح الجدول رقم (6) اختبار Breusch-Pagan-Godfrey الذي أجراه الباحثان للكشف عن وجود مشكلة عدم ثبات التباين، و قد أوضحت النتائج المبينة بالجدول أن قيمة (F -ststistic) غير معنوية مما يعني عدم رفض فرض العدم (H_0) و رفض الفرض البديل H_1 بالتالي النموذج لا يعاني من وجود مشكلة عدم ثبات التباين .

جدول رقم (6) اختبار Breusch-Pagan-Godfrey للكشف عن عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

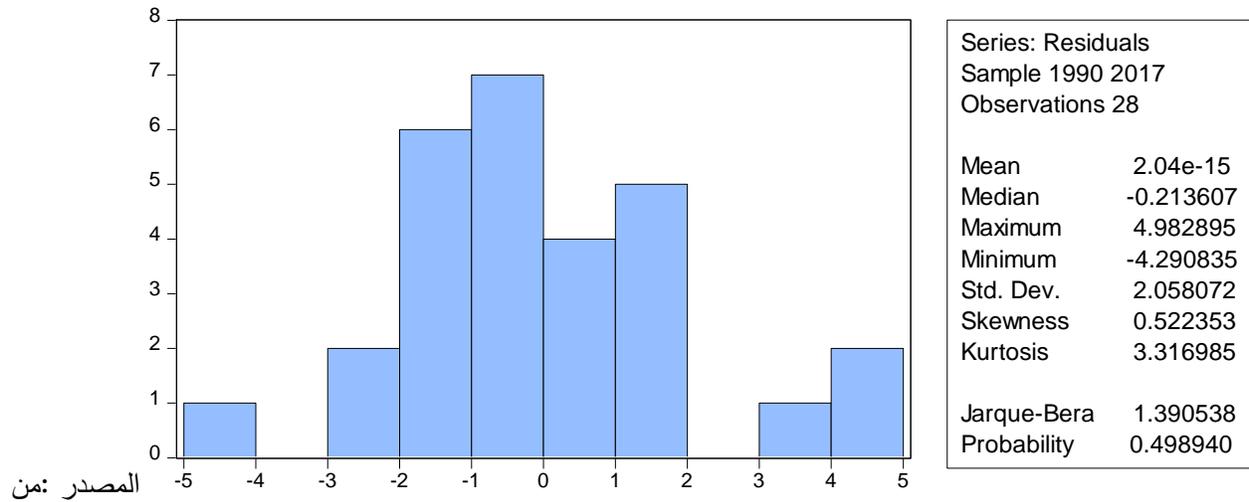
0.8962	Prob. F(15,12)	0.501781	F-statistic
0.7671	Prob. Chi-Square(15)	10.79281	Obs*R-squared
0.9999	Prob. Chi-Square(15)	2.296540	Scaled explained SS

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على برنامج Eviews 10

الإختبار الثالث: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (**Normality Test**)

أجرى الباحثان اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي و ذلك من خلال اختبار (Jarque-Bera) المبينة بالشكل رقم (3) و يلاحظ أن قيمة Jarque-Bera غير معنوية عند مستوى 5% مما يعني قبول فرض العدم (H_0) و بالتالي فإن توزيع البواقي يأخذ الشكل المعتدل الطبيعي و هذا ما يتضح من الشكل المبين .

شكل رقم (3) التوزيع الطبيعي للبواقي



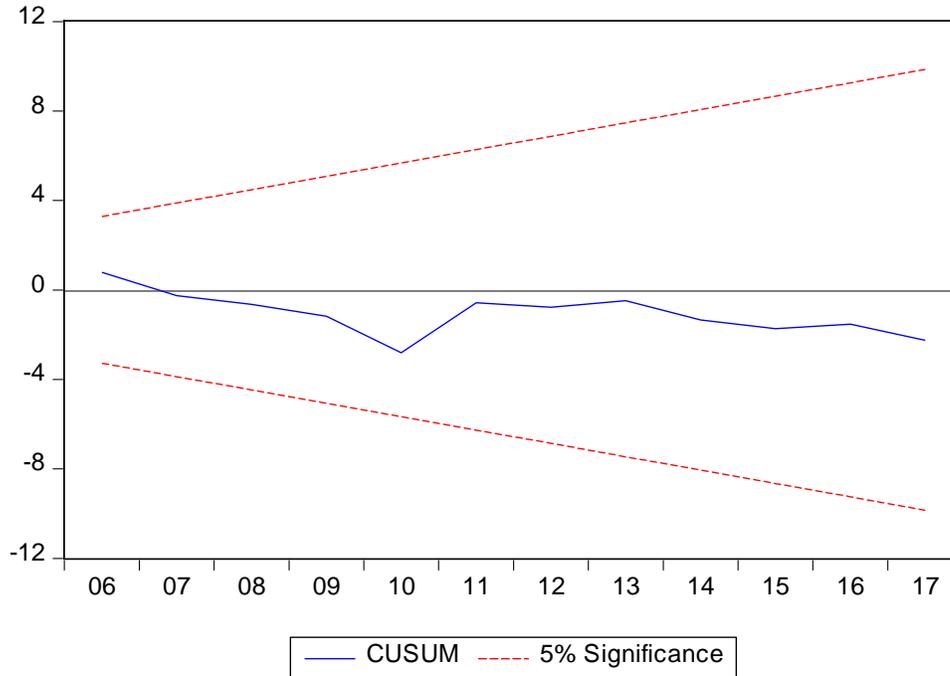
المصدر: من

إعداد الباحثان بالإعتماد على برنامج Eviews 10

الاختبار الرابع : اختبار استقرار النموذج المقدر (Stability Test)

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية استخدم الباحثان اختبار (CUSUM) الذي يتعلق بسلوك المجموع التراكمي للبواقي ، و يعد هذا الاختبار من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمر مهم و هو تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات ، و مدى استقرار و انسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل . يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة اذا وقع الشكل البياني لإختبارات CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% . و يتضح من هذا الاختبار كما هو مبين بالشكل (4) مجموع البواقي ، تتحرك داخل حدود المعنوية 5% ، مما يعني أن النموذج مستقر من الناحية الهيكلية .

شكل رقم (4) الإستقرار الهيكلي للنموذج



المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على برنامج Eviews 10

الاختبار الخامس: اختبار أخطاء التوصيف للنموذج: Ramsey RESET Test

اقترح Ramsey اختباراً عاماً لخطأ التوصيف و سماه RESET (إختبار خطأ التوصيف للانحدار Regression Specification Error Test) (جوجراتي، 2004، ص666). و قد قام الباحثان بإجراء اختبار Ramsey's للتثبت من أن النموذج تم توصيفه بشكل صحيح و نتائج الاختبار بينها الجدول (7) التالي :

جدول رقم (7) اختبار Ramsey لتوصيف النموذج

Ramsey RESET Test				
Equation: UNTITLED				
Specification: P P(-1) P(-2) P(-3) P(-4) GDP2010 GDP2010(-1) GDP2010(-2) TOT_Y TOT_Y(-1) TOT_Y(-2) MY2 MY2(-1) MY2(-2) MY2(-3) MY2(-4)				
C				
Omitted Variables: Powers of fitted values from 2 to 3				
Probability	Df	Value		
0.9882	(2, 10)	0.011871	F-statistic	

F-test summary:

Mean Squares	Df	Sum of Sq.	
0.135444	2	0.270888	Test SSR
9.530236	12	114.3628	Restricted SSR
11.40919	10	114.0919	Unrestricted SSR

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على برنامج Eviews 10

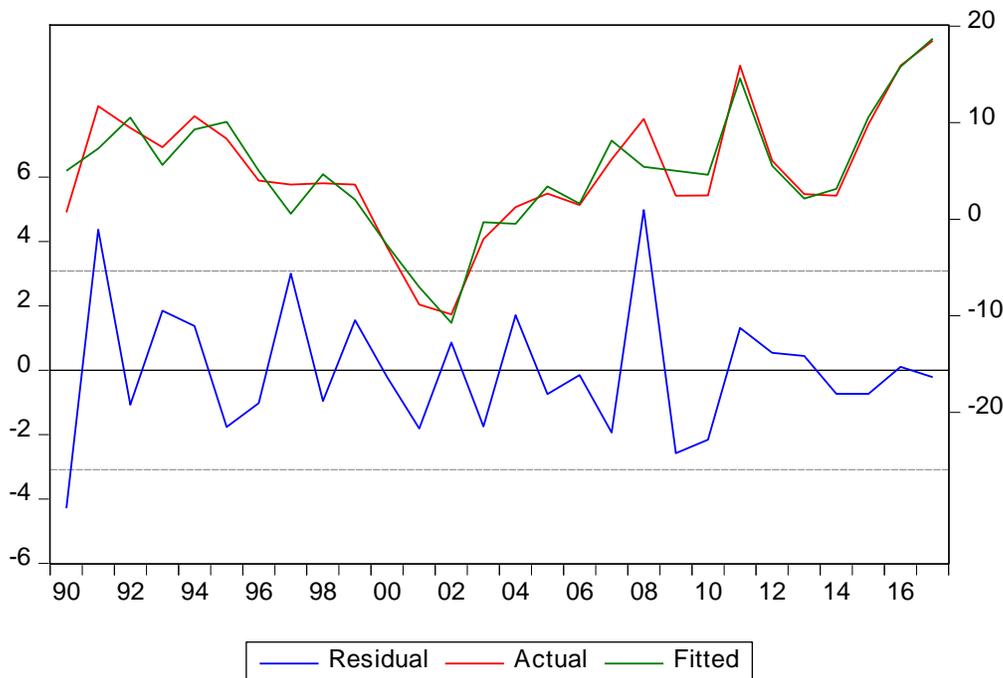
يشير الجدول (7) إلى أن قيمة F المحسوبة تساوي 0.9882 و هي بذلك غير معنوية عند مستوى 5% و بالتالي نقبل فرض العدم الذي ينص على أن النموذج صحيح و نرفض الفرض البديل أي أن النموذج تم توصيفه بشكل صحيح .

الاختبار السادس: اختبار المقدرة التنبؤية للنموذج :

لإختبار المقدرة التنبؤية للنموذج المقدر استخدم الباحثان معيار مقارنة المقدر (Fitted) بالفعلي (Actual) عن طريق الرسم البياني كما موضح بالشكل رقم (5) و قد بينت نتائج الإختبار أن القيم المقدرة تقترب كثيراً من القيم الفعلية كما يتضح من الشكل مما يدل على القدرة الجيدة لهذا النموذج على التنبؤ بسلوك المتغيرات في المستقبل .

شكل رقم (5) اختبار المقدرة التنبؤية للنموذج

(القيم الحقيقية و المقدر و البواقي للنموذج)



المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على برنامج Eviews 10

نتائج الدراسة :

- 1- تعرض الاقتصاد الليبي الى ظروف غير طبيعية من تأثيرات خارجية وداخلية وازمات سياسية واقتصادية اثرت سلبا على مجمل هيكل الاقتصاد الليبي و اخرها احداث 2011 الى الآن أدت الى ظهور اختلالات في الهيكل الاقتصادي الحقيقي بالدرجة الاولى.
- 2- تؤكد الدراسة القياسية أنه توجد علاقة قصيرة الأجل ما بين التضخم ومتغيرات الاختلال الاقتصادي الحقيقي ككل (إنتاجي ومالي وخارجي)، وأن سرعة التعديل في الأجل القصير للوصول إلى التوازن في الأجل الطويل بلغت بحسب معلمة تصحيح الخطأ 0.78.
- 3- بينت نتائج الدراسة أنه توجد علاقة في الأجل الطويل بين التضخم والاختلال المالي (نسبة الانفاق العام الى الناتج) عند احتمالية 5%، واتفقت هذه النتيجة مع الفرض الثالث للدراسة حيث يساهم الاختلال المالي في تفاقم مشكلة التضخم في ليبيا.
- 4- من النتائج السابقة نجد انها تتفق مع النظرية الاقتصادية والفرض الأول القائل: ان الاختلالات الاقتصادية تتابن في تأثيرها في الأجلين الطويل والقصير على معدلات التضخم في ليبيا.
- 5- أظهرت نتائج الاختبارات القياسية للكشف عن مدى صحة النموذج المقدر عدم وجود أية مشاكل قياسية قد تؤثر سلباً على دقة النموذج المقدر أو تحيز في نتائج الاختبارات ، إذ بينت النتائج أن النموذج المقدر خالي من مشكلة الارتباط الذاتي من درجات أعلى من الدرجة الأولى ، و كذلك خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس تباين حد الخطأ ، و أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً .
- 6- بينت نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي (Stability) لنموذج ARDL المقدر باستخدام المجموع التراكمي للبواقي المتابع (CUSUM) إن المعلمات القصيرة و الطويلة الأجل مستقرة . كما بينت نتيجة اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ أن النموذج له مقدرة تنبؤية جيدة ، في حين أظهرت نتيجة اختبار (Ramsey) أن النموذج تم توصيفه بشكل صحيح .

توصيات الدراسة:

- 1- تشخيص نقاط الخلل في الهيكل الاقتصادي الحقيقي الحالي واستخدام أسلوب التخطيط لتنفيذ الاجراءات في المدى القصير والمتوسط.
- 2- اتفقت النتائج في مجملها على ان التضخم في ليبيا ظاهرة نقدية وذلك يتطلب من المصرف المركزي إعادة النظر في سياساته الحالية.
- 3- على الحكومة ان تبني سياسة اقتصادية ناجحة تتعد فيها عن الاقتصاد الريعي المتمثل بالقطاع النفطي لان هذه السياسة تجعل الموازنة الليبية خاضعة لأسعار النفط.

المراجع :

أولاً المراجع العربية :

- 1- زكي ،رمزي، 1981، الإنفاق العام والإستقرار الاقتصادي في مصر، معهد التخطيط القومي، قضايا التخطيط والتنمية في مصر (16).
- 2- زكي ،مها محمد، 2019، الاقتصاد القياسي بالأمثلة (تأليف: Damodar Gujarati)، دار حميثرا للنشر، الطبعة الأولى ،القاهرة، ص ص 360-361.
- 3- الطوخي،محمد منير ،واخرون ، 2010، أثر عرض النقود والتضخم المستورد على التضخم المحلي في ليبيا ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، مصر ، مجلد ، 28 ، عدد 3 ، ص ص 430-413 .
- 4- عبدالحמיד،عبدالمطلب، 2013، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي،الدار الجامعية ، ط 1، الاسكندرية، ص 135.
- 5- العناني،رضوان، 2015 تقييم دور السياسات الاقتصادية في الحد من الاختلالات الهيكلية وتحقيق التنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه، جامعة قناة السويس، مصر.
- 6- عيسوي، ألفت حمدي محمد : "محددات التضخم في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2014)"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2016.
- 7- الفاخري محمود سعيد ، 2016، الاقتصاد القياسي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، الطبعة الأولى، بنغازي، ص 356.
- 8- قناوي، عزت ، 2015، الاختلال الهيكلي في الاقتصاد المصري: الأسباب والنتائج، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد (2) مصر.
- 9- مجيد، حسين شناوة، 2011، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد الخامس، المجلد الاول، ص 123
- 10- محمددين، أنور حميدة جابر، عبد الهادي، هويداء عبد العظيم، أبو العز، نهلة احمد. (2016): أثر السياسة النقدية والمالية علي معدل التضخم في السودان، دراسة قياسية للفترة (1989-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17، السنة الثانية.
- 11- جيجارتي، دامودار .(2015). الاقتصاد القياسي .الجزء الأول .(ترجمة و مراجعة هند عبد الغفار عودة ، عفاف حسين الدش). دار المريخ للنشر .المملكة العربية السعودية .الرياض

ثانياً: المراجع الأجنبية :

1. Belay, D. G., & Robi, G. A. (2018). Socio-Economic and Psychological Risks of Unemployed Youth in Developing Countries: Evidence From Hawassa City, Ethiopia. *International Journal of Risk and Contingency Management (IJRCM)*, 7(2), 67-82.
2. Emilio Ocampo, (2017). "Fighting inflation in Argentina: A brief history of ten stabilization plans" CEMA Working Papers: Serie Documentos de Trabajo. 613, Universidad del CEMA
3. Hogan, W. W. (2017). An efficient Western Energy Imbalance Market with conflicting carbon policies. *The Electricity Journal*, 30(10),p 8-15
4. Makin, A. J., Robson, A., & Ratnasiri, S. (2017). Missing money found causing Australia's inflation. *Economic Modelling*, 66,pp: 156-162.
5. MALICKÁ, L. (2017). Vertical Fiscal Imbalance as an Integral Part of the Local Public Sector Financing: Its Determinants in the Case of New and Old European Union Member. *Editorial Board*.
6. Mallik, G., & Chowdhury, A. (2014). Inflation and economic growth: evidence from four south Asian countries. *Asia-Pacific Development Journal*, 8(1), 123-135.
1. Pesaran, M.H., Shin, Y., Smith, R.J.,2001. Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of Applied Econometrics*.
7. RASTELLO, F. (2016). Imbalance assessment and economic analysis of the day-ahead PV power output by different forecasting methods.
8. Stukel, M. R., Asher, E., Couto, N., Schofield, O., Strebel, S., Tortell, P., & Ducklow, H. W. (2015). The imbalance of new and export production in the Western Antarctic Peninsula, a potentially "leaky" ecosystem. *Global Biogeochemical Cycles*, 29(9), 1400-1420
9. Sueyoshi, T., & Yuan, Y. (2015). China's regional sustainability and diversified resource allocation: DEA environmental assessment on economic development and air pollution. *Energy Economics*, 49, 239-256.
10. Warren, T. (2015). Work-life balance/imbalance: the dominance of the middle class and the neglect of the working class. *The British journal of sociology*, 66(4),pp 691-717.
11. Yulek, M. A., & Yagmur, M. H. (2015). Readapting macroeconomic management to a globalized economy: How to handle the accountability on the current account balance., (2), 22-28.